د. محمود الفطافطة *

إسرائيل ودول آسيا الوسطى
البدايات، وآفاق الشراكة الاستراتيجية

تناقش الدراسة علاقة إسرائيل المتنامية مع دول آسيا الوسطى من المنظورين الاستراتيجي والاقتصادي، في ضوء توسع إسرائيل في علاقاتها الخارجية بعد نهاية الحرب الباردة، وزوال القطبية الثنائية واستبدالها بالأحادية القطبية في السياسة الدولية.

وتنطلق أهمية هذه الدراسة من تسليطها الضوء على التطور التاريخي لعلاقة إسرائيل مع هذه الجمهوريات، لا سيما أن هناك نقصا في المصادر والأدبيات التي تناولت هذا الموضوع، وفهم كيفية استخدام إسرائيل لأدوات القوة الناعمة، كمغريات لتوسيع سياستها الخارجية، وفي مقدمتها التكنولوجيا والعامل الاقتصادي، والتبادل الثقافي، وغير ذلك من الأدوات.

وتجيب الدراسة على سؤالٍ رئيس هو : ما هي العوامل المؤثرة في تطوير علاقة إسرائيل مع دول آسيا الوسطى؟ في حين أن مشكلة الدراسة تتمثل في تتبع مسارات علاقة إسرائيل مع هذه الدول ضمن كتلة من التشعب والتزاحم، بحيث تجمع الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والثقافية معاً.

وتؤكد الدراسة أن الدور الإسرائيلي في آسيا الوسطى هو دور مستقبلي له أبعاد استراتيجية يندرج في إطار محاولة التواجد في مناطق القوة في العالم، وصولا إلى التدخل المباشر عند الضرورة، وأن آفاق هذا المستقبل مرتبط بشكلٍ رئيس بنتيجة تفاعل ثلاث قوى إقليمية، وهي: إسرائيل، وتركيا وإيران. وهو أمرٌ مرهون بالتطورات الجارية في الإقليم ومستجداتها.

* استاذ العلاقات الدولية، ومؤسس» باحثون بلا حدود» – فلسطين ..

مقدمة

أدى انهيار الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١ وتفككه إلى ١٥ جمهورية متباعدة الرؤى والمشارب السياسية والجغرافية إلى تمهيد الأرضيات الملائمة أمام العديد من دول العالم، بما فيها أميركا وإسرائيل وتركيا والصين والهند وإيران وروسيا وباكستان والسعودية، إلى زيادة الاهتمام بآسيا الوسطى وجمهورياتها المتعددة التي تمتلك الشيء الكثير من الموارد والثروات.[١]

رأت إسرائيل في دول (آسيا الوسطى)[٢] سوقاً استهلاكية للصناعات الإسرائيلية، فضلاً عن الاستثمارات الضخمة في هذه الأسواق خاصة في المجال النفطي.[٣] والحقيقة أن تصريحات قادة هذه الدول تعكس أنموذجاً سياسياً معيناً، وهو نموذج فصل الدين عن الدولة، والغرب عموماً يؤيد هذا التوجه بقوة، كما إن إسرائيل تؤيد هذا الاتجاه لأنه من وجهة نظرها أنه في حالة تم تبني النموذج الإسلامي في الحكم في بعض هذه الجمهوريات، فإن ذلك يؤدي إلى تعزيز العلاقات العربية مع هذه الدول، فضلاً عن دعم إسرائيل الواضح للتجربة العلمانية في تركيا، واعترافها المباشر بهذه الجمهوريات لتعزيز الدور التركي، ومن ورائه الدور الإسرائيلي، علما أن التواجد العربي في تلك المنطقة محدود في التوسع، وهش في التأثير.[٤]

وفي حقيقة الأمر، ارتأى الكثير من السياسيين وصناع القرار والخبراء الإسرائيليين Think Tanks التعاون مع الأتراك من خلال جهد منظم ومشترك بهدف محاربة النموذج الإيراني «الأصولي»، حيث اعتبر ميكا هاريش النفوذ التركي خلال فترة التسعينيات، في هذه المنطقة، يُمكن أن يُشكل جسر عبور لإسرائيل ولاستثماراتها المالية والاقتصادية ومشاريعها السياسية إلى آسيا الوسطى.[٥]

إلى ذلك، سعت إسرائيل لتحقيق مجموعة من الأهداف من خلال تغلغلها الاستراتيجي في بعض دول آسيا الوسطى، ومنها:

منع قيام أي تجمع إسلامي غير عربي مناهض لإسرائيل ومعادٍ لمصالحها في آسيا الوسطى، بحيث يتحالف مع الدول العربية في الشرق الأوسط لعزلها دولياً، إذ احتل احتواء النفوذ الايراني ومجابهته حيزاً مهماً على أجندة التعاون الأمني الإسرائيلي مع معظم جمهوريات آسيا الوسطى، وبصفةٍ خاصة ما يتعلق منها بسبل تطويق «الخطر» النووي الإيراني، والذي ينظر إليه قادة هذه الجمهوريات، سيما رؤساء كازاخستان وتركمانستان، باهتمام، كما هو الحال في إسرائيل. وقد حظي التحرك الأمني الإسرائيلي وتوافق دول آسيا الوسطى معه بمباركةٍ من الولايات المتحدة بشكلٍ جعل واشنطن تتحرك لدعم التغلغل الإسرائيلي داخل هذه الدول.[٦]

محاربة أي «نموذج أصولي إسلامي» يكون مقرباً من فكر القاعدة أو من الفكر السلفي الجهادي. ففي خطوةٍ غير مسبوقة، أمر وزير الخارجية الإسرائيلي السابق، أفيغدور ليبرمان، بتشكيل غرفة عمليات، في وزارته، تضم دبلوماسيين وممثلين عن جهازي «الموساد» وشعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» بهدف تعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية بين إسرائيل وهذه الدول. وتشير وزارة الخارجية الإسرائيلية، في بيان لها، أن مواجهة خطر الحركات الجهادية وأنشطة «حزب الله» باتت تمثّل قاسماً مشتركاً بين إسرائيل وهذه الدول، ما استدعى بلورة آلية عمل لتحسين قدرة الوزارة على تطوير تبادل المعلومات الاستخبارية.[٧]

تبديد أي محاولة من هذه الدول لتصدير تقنيات نووية أو حتى أسلحة ورثتها عن الإمبراطورية السوفييتية السابقة إلى «دول أو مجموعات إرهابية معادية» مثل إيران أو سورية أو ليبيا، وقتذاك، أو حتى باكستان أو منظمات مثل القاعدة وحزب الله والجماعات الوهابية الأخرى.[٨]

الوجود الإسرائيلي من الناحية الجغرافية مهم جداً في تلك المنطقة. فإسرائيل ترى في آسيا منطقة عمق، وذلك لامتداد البحر الأحمر كشريط له إطلاله عسكرية.[٩] فإسرائيل تحاول أن تربط بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط، إذ إن جذب دول آسيا الوسطى في المشروع الشرق أوسطي يستحدث واقعاً جديداً في الشرق الأوسط، لعلاج الخلل الكائن فيها من خلال ضم دول غير عربية إليها مثل دول آسيا الوسطى والقوقاز من الشرق، واثيوبيا من الجنوب.[١٠]

الاستحواذ على مواقع الثروة ومصادر الطاقة، حيث أن الثروات الهائلة التي تمتلكها الدول الخمس في آسيا الوسطى، هي بحد ذاتها مشجعة لإسرائيل قبل أي حسابات استراتيجية أخرى، فبالإضافة إلى المخزون الكبير من اليورانيوم، والذهب، والفضة، وباقي المعادن، يُشكل حجم احتياطي النفط في تقديراته الأولية بحد ذاته عاملاً مشجعاً.[١١] وفي هذا الخصوص، هناك انطباع سائد لدى هذه الدول أن إسرائيل دولة ناجحة اقتصادياً، وتعتبر بوابة لتطوير العلاقات مع الغرب بشكلٍ عام وواشنطن بشكلٍ خاص نتيجة النفوذ الإسرائيلي الدولي . كل هذا يساعد إسرائيل على خلق فناء اقتصادي خلفي لها في آسيا، وذلك من خلال تعزيز علاقاتها التجارية والثقافية.[١٢]

توظيف العامل الثقافي والجاليات اليهودية في آسيا الوسطى، حيث أنه بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، رفعت روسيا حظر الهجرة عن سكانها، ونتيجة لذلك، هاجر حوالي ١,٤ مليون

ساهم في تعميق هذا التغلغل الإسرائيلي وتمدده الغياب العربي والإسلامي في تلك المنطقة، وهذا ما فتح الباب على مصراعيه لإسرائيل في اختراق دول آسيا الوسطى من خلال إقامة مشروعات عملاقة وتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية وتكثيف الزيارات الرسمية في سباق مع الزمن لتأسيس بصمات قوية، كما سعت إلى تنظيم هجرات يهودية من بعض تلك الجمهوريات إلى إسرائيل لاستغلال الموروث الديني في بناء جسور من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبدأت الوفود الحكومية في إسرائيل بالقيام بزيارات لتلك الدول وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية معها.

نسمة من سكان روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقاً إلى إسرائيل. نتج عن هذا الأمر وجود أكبر جالية في العالم تتحدث اللغة الروسية في إسرائيل، وجميعهم يجيدون بطلاقة اللغة الروسية، إضافة إلى بعض اللغات الأخرى مثل الأذربيجية، أو الكازيخية وغيرها، ما ساعد إسرائيل في استغلال هذا العامل الثقافي في تعزيز علاقاتها السياسية والثقافية والتجارية مع جمهوريات آسيا الوسطى.[١٣]

تعزيز هوية الدولة الإسرائيلية وشرعيتها، إذ إن جمهوريات آسيا الوسطى تعتبر ذات أهمية استراتيجية على المستوى الدولي والإقليمي، وطبيعة أهميتها في السياسة الخارجية الإسرائيلية لا ترتبط فقط بدورها السياسي أو مقدرتها الثقافية، بل في كونها، أساساً، دولاً آسيوية ومكوناً رئيساً في العالم الاسلامي الأقرب للعالم العربي وإسرائيل.[١٤]

ساهم في تعميق هذا التغلغل الإسرائيلي وتمدده الغياب العربي والإسلامي في تلك المنطقة، وهذا ما فتح الباب على مصراعيه لإسرائيل في اختراق دول آسيا الوسطى من خلال إقامة مشروعات عملاقة وتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية وتكثيف الزيارات الرسمية في سباق مع الزمن لتأسيس بصمات قوية، كما سعت إلى تنظيم هجرات يهودية من بعض تلك الجمهوريات إلى إسرائيل لاستغلال الموروث الديني في بناء جسور من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبدأت الوفود الحكومية في إسرائيل بالقيام بزيارات لتلك الدول وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية معها؛ معبدة الطريق أمام الشركات الإسرائيلية، وأنشأت الحكومة الإسرائيلية غرفة للتجارة والصناعة خاصة بالعلاقات مع دول آسيا الوسطى، وبنك المعلومات الاقتصادية، ودليلاً للمجالات التي يستطيع الإسرائيليون الاستثمار فيها، وسنّت قوانين لحماية تلك الاستثمارات والإعفاءات الجمركية والازدواج الضريبي وغيرها.[١٥]

وفي السياق ذاته، فقد سعى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، خلال زيارته لجمهوريتي أذربيجان وكازاخستان في العام ٢٠١٦، إلى توثيق العلاقات مع دول آسيا الوسطى بهدف وضع تل أبيب بمقربة من طهران ومشروعها النووي، إلى جانب تطلعه لقبول وتثبيت إسرائيل في الشرق الأوسط، وكسر طوق العزلة الدولية ومظاهر مقاطعتها، علاوة على محاولته في أن يثبت للمجتمع الإسرائيلي بأن تل أبيب في عهد حكومته الحالية تحظى بشرعية دولية في معزل عن الصراع مع الفلسطينيين.[١٦]

مثلث الاستهداف

تركز إسرائيل بشكلٍ خاص على تعزيز العلاقات مع ثلاث دول رئيسة في منطقة آسيا الوسطى، وهي: أذربيجان وكازاخستان، وأوزبكستان، وذلك نظراً للأهمية الكبيرة لمكانتها الجيوستراتيجية بفعل قربها من إيران، التي هي في حالة عداء مع إسرائيل، وتركيا التي تدهورت علاقتها، مؤخراً، مع تل أبيب، إضافة إلى موارد هذه الدول الضخمة التي أغرت الكثير من الشركات الإسرائيلية بالاستثمار هناك.

وقد اعترفت إسرائيل باستقلال جمهوريات آسيا الوسطى، وأبرمت معها اتفاقيات لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مباشرة بعد إعلان استقلال هذه البلدان.[١٧] وتمثلت الأهداف الرئيسة لمثل هذه العلاقات في تعزيز التواجد الإسرائيلي الدبلوماسي والتجاري في تلك المنطقة، وتعزيز نفوذها في ما يُسمى بالشرق الأوسط الكبير، وبهدف إضعاف النفوذ العربي والإيراني في المنطقة، وكذلك إضعاف نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في جمهوريات آسيا الوسطى، وخاصة بعد نجاح المنظمة، في حينها، في كسب اعترافات دبلوماسية جديدة.[١٨]

ولا شك في أن ما تشهده دول منطقة آسيا الوسطى من ضعف في الهيكل الأمني والسياسي والاقتصادي، يشكل

تركز إسرائيل بشكلٍ خاص على تعزيز العلاقات مع ثلاث دول رئيسة في منطقة آسيا الوسطى، وهي: أذربيجان وكازاخستان، وأوزبكستان، وذلك نظراً للأهمية الكبيرة لمكانتها الجيوستراتيجية بفعل قربها من إيران، التي هي في حالة عداء مع إسرائيل، وتركيا التي تدهورت علاقتها، مؤخراً، مع تل أبيب، إضافة إلى موارد هذه الدول الضخمة التي أغرت الكثير من الشركات الإسرائيلية بالاستثمار هناك.

الفرصة الذهبية السانحة أمام إسرائيل في زيادة تقاربها معها، سواء من حيث التعاون العسكري أو الاستثمارات الاقتصادية أو تزويدها بالمعونة الفنية التي هي في أمس الحاجة إليها، كما أن البعثات التدريبية يمكن أن تساهم في وجود صهيوني في المنطقة، لأن هذه الدول تحتاج إلى متخصصين في الاقتصاد والقانون والإدارة المالية وغيرها من المجالات.[١٩]

وقد اهتمت إسرائيل منذ وقت مبكر باختراق دول آسيا الوسطى بأكملها، وكانت لديها استراتيجية متكاملة لذلك تعتمد على التركيز في المرحلة الأولى على التغلغل الاقتصادي من خلال رجال الأعمال من شتى الجنسيات من جهة وتقديم إسرائيل نفسها كوسيط نشيط لجذب رؤوس الأموال الغربية والأميركية إلى تلك البلدان وفتح أبواب واشنطن وغيرها من العواصم الغربية أمامها من جهة أخرى.[٢٠]

وفي الوقت الذي حققت فيه إسرائيل نجاحات غير عادية في بناء وإعداد كوادر اللوبيات الإسرائيلية في كل من كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، إلا أنها ما زالت تواجه صعوبات جمة وعراقيل كثيرة، في كل من أوزبكستان، وتركمانستان، حيث لا يزال تأثير اللوبيات الإسرائيلية والجماعات اليهودية في مرحلة جنينية، وذلك لصعود وتناسل غير عادي للحركات الإسلامية الجهادية في أوزبكستان، وامتلاك تلك الحركات أجهزة استطلاع خاصة بها، ولها تنسيقات غير مباشرة مع أجهزة المخابرات الأوزبكية في بعض الملفات الداخلية. في حين أن نظام الحكم في تركمانستان يمتاز بالقوة والصلابة، والرافض لأي دورٍ إسرائيلي في البلاد، وآسيا الوسطى عموماً.[٢١]

من الواضح اتخاذ معظم جمهوريات آسيا الوسطى لمواقف مؤيدة للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وكانت حريصة على عدم المشاركة مثلاً في نشاطات منظمة المؤتمر الإسلامي فترة رئاسة إيران (١٩٩٧ ـــ ٢٠٠٠)، لتنأى بنفسها عن المشاركة في اتخاذ قرارات ضد إسرائيل، الأمر الذي يعني تفضيلها إبعاد تداعيات الصراع العربي ـــ الإسرائيلي عن أي إطار للتعاون على المستوى الاقليمي والدولي مع إسرائيل. من جهة أخرى، فإن إسرائيل تحقق سنوياً إنجازات في مجال توطيد علاقاتها مع هذه الدول، وتعمل على التغلغل الاقتصادي والسياسي فيها، الأمر الذي يعني أنه في حال استمرار ضعف الحضور العربي والفلسطيني، سواءً في مجال توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية أو السياسية، مقابل وجود حضور ونفوذ إسرائيلي أقوى، فقد يتطور الوضع إلى تغير، أيضاً، في المواقف السياسية لهذه الجمهوريات.[٢٢]

أولاً: أذربيجان

بُعيد تفكك الإمبراطورية السوفييتية، احتلت إقامة علاقات مع جمهورية أذربيجان أولوية خاصة في السياسة الخارجية الإسرائيلية، نظراً لاعتبارات سياسية واقتصادية واستراتيجية.[٢٣] وكان أول اتصال إسرائيلي مع الرئيس الأذري حيدر علييف في عام ١٩٩٣، حينما قام أفرايم سنيه (حزب العمل) بزيارة باكو عاصمة أذربيجان، حيث بدأت العلاقة التجارية بالنمو خاصة في الصناعات الغذائية الاستهلاكية، وحينها بدأت الشوكولاتة والخمور والمشروبات الغازية الإسرائيلية في غزو الأسواق الأذرية.[٢٤]

لكنّ العامل الحاسم والمهم الذي قرب بين البلدين كان تواجد أقلية يهودية صغيرة نسبياً من حيث العدد، لكنها قوية وفاعلة من حيث التأثير السياسي والاقتصادي في أذربيجان، ومنذ بداية تسعينيات القرن العشرين كان عدد اليهود الأذريين لا يتجاوز ٢٠ ألف نسمة، إضافة إلى أن نسبة منهم فضّلت الهجرة إلى إسرائيل، لأنه لم يكن هناك قيود أو معيقات فرضتها الحكومة الأذرية على هجرتهم خارج أذربيجان، وكنتيجة لتوجه الحكومة الأذرية والرئيس علييف بعدم تعزيز «الأصولية الدينية» داخل البلاد، فقد فضّل الابتعاد قدر الإمكان عن إقامة علاقات وثيقة أو طبيعية جداً مع إيران الشيعية والثورية القائمة على أساس تصدير الثورة خارج حدودها، مما أهّل أذربيجان للدخول في علاقات أقوى مع إسرائيل والغرب عموماً، هذا مع العلم أن عدد الأذريين الساكنين في إيران يتجاوز عدد سكان أذربيجان نفسها.[٢٥]

كان هناك حماس أذري كبير لفتح قنوات اتصال مع

كان هناك حماس أذري كبير لفتح قنوات اتصال مع الإسرائيليين في ظل سياسة الانفتاح الكبير على الغرب والولايات المتحدة، طمعاً في الحصول على استثمارات جديدة وتكنولوجيا متطورة، وهذا دفع أذربيجان إلى فتح حوار استراتيجي شامل مع الإسرائيليين لمعرفة آفاق التعاون معهم في كل المجالات. في عام ١٩٩٣ بذل علي كاريموف، مدير عام وزارة الخارجية الأذرية، جهوداً كبيرة لتنسيق اجتماع بين الرئيس الأذري ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين.

الإسرائيليين في ظل سياسة الانفتاح الكبير على الغرب والولايات المتحدة، طمعاً في الحصول على استثمارات جديدة وتكنولوجيا متطورة، وهذا دفع أذربيجان إلى فتح حوار استراتيجي شامل مع الإسرائيليين لمعرفة آفاق التعاون معهم في كل المجالات. في عام ١٩٩٣ بذل علي كاريموف، مدير عام وزارة الخارجية الأذرية، جهوداً كبيرة لتنسيق اجتماع بين الرئيس الأذري ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، كما أن ميمت غومارندوف، رئيس بلدية باكو، كان أول من اتصل مع الإسرائيليين من أجل الحصول على تمويل لإقامة فنادق ومنتجعات سياحية في العاصمة الأذرية، كما وسعى إلى توقيع معاهدة توأمة مع مدينة حيفا بهدف تعميق التعاون في مجالات أكبر وأوسع.[٢٦]

في المقابل، كان هناك تردد إسرائيلي من المضي قدماً وبسرعة في تعزيز التعاون مع أذربيجان لعدة اعتبارات مهمة منها عدم الرغبة الإسرائيلية في عزل علاقاتها مع أرمينيا، جارة أذربيجان وعدوتها اللدود، عن سياق علاقاتها مع دول القوقاز عموماً خاصة أذربيجان، لا سيما أن الدولتين- أرمينيا وأذربيجان- كانتا ولا تزالان في وضع اشتباك مع بعضهما البعض في ناغورني غارا باخ.[٢٧] كذلك، فإن الحقائق والسياسات والاستثمارات الإسرائيلية على أرض الواقع أثبتت أن إسرائيل إنحازت بشكل واضح نحو علاقة وثيقة مع أذربيجان وتركيا في محاولة منها لتشكيل محور مناوئ لإيران وروسيا في القوقاز.[٢٨]

يرى بعض الباحثين أن هناك أربعة عوامل لعبت دوراً في بلورة التوجهات الإسرائيلية نحو تعزيز علاقتها مع أذربيجان، وهي:[٢٩]

المحور الإيراني، حيث شكلت أذربيجان لإسرائيل ساحة

رئيس جمهورية أذربيجان إلهام علييف مستقبلا نتنياهو.

تعتبر أذربيجان إحدى الدول المركزية التي تستورد الصناعات العسكرية من إسرائيل، وقد تطورت العلاقات بين البلدين إلى مستوى من التعاون دفع إسرائيل إلى فتح خط إنتاج للطائرات بدون طيار في أذربيجان. ففتح خط إنتاج يدل على الثقة المتبادلة التي توليها الدولتان لبعضهما في المجال الأمني. وتعتبر العلاقات العسكرية بين الطرفين على الصعيد الاقتصادي شبيهة بتلك العلاقات التي كانت بين تركيا وإسرائيل في الماضي، وتلك التي تتشكل بين إسرائيل والهند في الوقت الراهن.

خلفية تنطلق منها في حربها ضد ايران ومشروعها النووي.

البحث عن مصادر بديلة للطاقة، إذ يشكل النفط الأذري ٤٠٪ من واردات النفط إلى إسرائيل.

ترى إسرائيل في أذربيجان مركباً مهماً من مركبات إعادة إحياء سياسات الأطراف التي تراها جزءاً من منظومتها الاستراتيجية العامة في السنوات الأخيرة.

ترى إسرائيل في علاقتها مع أذربيجان أهمية رمزية إلى جانب الأهمية العملية، فأذربيجان دولة مسلمة وشيعية وعضو في منظمة مؤتمر الدول الإسلامية، وهذا يحمل أهمية كبيرة لإسرائيل من الناحية الرمزية.

رأت إسرائيل في تعميق العلاقات الدبلوماسية مع أذربيجان فرصة استراتيجية كبيرة، وتجلى ذلك في الزيارات التي قام بها مسؤولون إسرائيليون قبل عام ٢٠٠٣ وبعد ذلك.[٣٠] فقبل عام ٢٠٠٣، زار نتنياهو أذربيجان عام ١٩٩٧، عندما شغل في ذلك الوقت منصب رئيس الوزراء، وهذه الزيارة كانت دلالة على بداية تبلور تصور إسرائيلي لأهمية هذه الدولة في المرحلة المقبلة، سيما مع بداية الحديث عن خطر المشروع النووي الإيراني.[٣١]

إلا أن تعميق العلاقات بين البلدين في الألفية الجديدة أدى إلى زيادة عدد الزيارات، كماً ونوعاً، بين الدولتين، خاصة زيارة مسؤولين إسرائيليين، ففي عام ٢٠٠٩ زارها رئيس دولة إسرائيل، حينذاك، شمعون بيريس، كما زارها رئيس الوزراء أيهود اولمرت عام ٢٠١٠، وزارها أفيغدور ليبرمان عندما شغل منصب وزير الشؤون الاستراتيجية، وبعدها وزير الخارجية ثلاث مرات (٢٠١٠، ٢٠١٢، ٢٠١٤). وفي العام ٢٠١٣، زار وزير الخارجية الأذري إسرائيل، إذ أُعتبرت هذه الزيارة في غاية الأهمية ودليلاً على العلاقات القوية بين الدولتين.[٣٢] وتوجت هذه الزيارات بزيارة وزير الدفاع موشي يعلون عام ٢٠١٤، التي أُعتبرت تتويجاً للتعاون الأمني والعسكري بين البلدين.[٣٣]

لقد جاءت زيارة وزير الدفاع السابق موشي يعلون لأذربيجان عام ٢٠١٤ دليلاً على عمق العلاقات العسكرية بين البلدين، خاصة فيما يتعلق بالتجارة العسكرية بينهما، وقد أعقب الزيارة سجال عام في إسرائيل حول تزويد أذربيجان بالسلاح الإسرائيلي، خاصة على خلفية الصراع الدموي بينها وبين أرمينيا. إلا أن إسرائيل ردت على هذا السجال بالتأكيد أن العلاقات والمصالح التي تربط إسرائيل مع أذربيجان هي علاقة عميقة ولا تُقارن بالعلاقات مع أرمينيا، والحقيقة أن أذربيجان ليست الدولة الوحيدة الموجودة في حالة صراع مع جيرانها، وتزودها إسرائيل بالأسلحة، خاصة في أفريقيا.[٣٤]

وتعتبر أذربيجان إحدى الدول المركزية التي تستورد الصناعات العسكرية من إسرائيل، وقد تطورت العلاقات بين البلدين إلى مستوى من التعاون دفع إسرائيل إلى فتح خط إنتاج للطائرات بدون طيار في أذربيجان. ففتح خط إنتاج يدل على الثقة المتبادلة التي توليها الدولتان لبعضهما في المجال الأمني. وتعتبر العلاقات العسكرية بين الطرفين على الصعيد الاقتصادي شبيهة بتلك العلاقات التي كانت بين تركيا وإسرائيل في الماضي، وتلك التي تتشكل بين إسرائيل والهند في الوقت الراهن.[٣٥]

ثانياً: كازاخستان

قامت إسرائيل، بهدف تعزيز العلاقات الثنائية مع كازاخستان، بتوقيع ٢٧ اتفاقية معها تُشكل الإطار القانوني للتعاون الثنائي، اشتملت على اتفاقيات تهدف إلى منع الازدواج الضريبي والتعاون في مجالات التعليم، والتعدين ومحاربة المخدرات، كما نجح البلدان في تعزيز التعاون بينهما من خلال العديد من الزيارات الرسمية. وقد لعبت اللجنة الحكومية المشتركة للتعاون في مجال الاقتصاد والتجارة بين البلدين دوراً مهماً في تعزيز التعاون الثنائي، حيث عقدت اللجنة عدة اجتماعات، بدءاً من العام ١٩٩٣ .[٣٦]

وعلى هامش زيارة الرئيس الكازيخي نزار ربابيف عام

وفي الصدد ذاته، وضعت إسرائيل يدها على مناجم ومصانع في كازاخستان تنتج آلاف الأطنان من اليورانيوم سنوياً، وأصبحت مالكاً رسمياً لمجمعٍ ضخم لمعالجة اليورانيوم، ينتج ما يكفي لصنع ترسانة كاملة من الأسلحة النووية كل عام، وبذلك أصبحت إسرائيل تحصل على ما يبلغ من ١٥٦٠ ـ ١٨٠٠ طن سنوياً من خامات اليورانيوم.

١٩٩٥، إلى إسرائيل عقد مؤتمر حول «الاستثمار في كازاخستان» شارك فيه رجال الأعمال والشركات والبنوك الإسرائيلية. كما تم تسجيل أكثر من ١٥٠ شركة إسرائيلية، أو بها شركاء إسرائيليون في كازاخستان، تعمل معظمها في مجالات النفط والغاز، التعدين، التصنيع والعقارات.[٣٧]

وقعت إسرائيل اتفاقيات عديدة مع كازاخستان في شتى المجالات، كان أبرزها الاتفاقية التي وُقعت في شباط ١٩٩٢ في المجال الزراعي، ونصت على تقديم إسرائيل مئتي خبير للمساعدة في ري ٢٠٠ ألف دونم بطريقة التنقيط بمعدات إسرائيلية. وقد بلغ إجمالي العقد ١٦٠ مليون دولار. ووقع الرئيس الكازيخي نزار باييف في كانون الأول ١٩٩٣ اتفاقاً مع الرئيس الإسرائيلي حاييم هيرتسوغ للتعاون بين البلدين في مجال الاتصالات والسياحة والبحث العلمي والتعاون الثقافي. تم في كانون الأول ١٩٩٩ توقيع اتفاق للتوأمة ما بين بلدية تل أبيب وبلدية ألمآتا الكازاخية، حيث قام رئيس بلدية تل أبيب بزيارة رسمية إلى ألمآتا في العام ٢٠٠١ للمشاركة في الذكرى العاشرة لاستقلال كازاخستان.[٣٨]

كذلك، حظي التعاون في المجال الطبي بأهمية خاصة، فقد تم التأسيس له على أساس تجاري بحت، حيث هناك تعاون قائم ما بين وزارة الصحة الكازيخية ومركز سوروكا الطبي في بئر السبع. وقد قررت حكومة كازاخستان في العام ٢٠٠٥ إيفاد ٢٠ طبيباً وأكثر من ٣٠ ممرضة للتدريب في إسرائيل والاستفادة من التطور الطبي والصحي في إسرائيل. كذلك، قام المركز الدولي للبحوث العلمية والتدريب في إسرائيل بتدريب أكثر من ٢٥٠ باحثاً وكادراً كازيخياً في إسرائيل. كما شاركت كازاخستان بمهرجانات إسرائيلية أُقيمت في القدس وتل أبيب في مجال الثقافة والفنون. كما تم افتتاح يوم السينما الكازاخية في إسرائيل في العام ٢٠٠٥ .[٣٩]

وفي الصدد ذاته، وضعت إسرائيل يدها على مناجم ومصانع في كازاخستان تنتج آلاف الأطنان من اليورانيوم سنوياً،

نتنياهو يستعرض حرس الشرف مع الرئيس الكازاخي نور سلطان أبيشولي نزاربابيف في زيارة لكازاخستان.

وأصبحت مالكاً رسمياً لمجمع ضخم لمعالجة اليورانيوم، ينتج ما يكفي لصنع ترسانة كاملة من الأسلحة النووية كل عام، وبذلك أصبحت إسرائيل تحصل على ما يبلغ من ١٥٦٠ — ١٨٠٠ طن سنوياً من خامات اليورانيوم.[٤٠]

وقد قامت شركة إسرائيلية بشراء المجمع الكازاخي الضخم بكل موجوداته بما يعادل مليونين وستمائة وثلاثة وستين ألف دولار، وتم دفعه بالتقسيط على سنتين، وقد نجحت في نقل عدد كبير من علماء الاتحاد السوفييتي السابق إلى العمل في الصناعات العسكرية الإسرائيلية وذلك خوفاً من انتقالهم إلى الدول العربية والإسلامية، واستفادت إسرائيل من قاعدة «بايكونور» الفضائية الكازاخية في إطلاق أكثر من قمر صناعي، كان أولها قمر إسرائيلي للأبحاث العلمية، تم اطلاقه في تموز ١٩٩٨ بواسطة صاروخ روسي، وفي عام ١٩٩٢ كانت شركة بيزك الإسرائيلية للاتصالات قد بدأت في تطوير شبكة للاتصالات الكازاخية، واتفقت شركة «كباليم» على إقامة مصنع للكابلات، وتم نقل التكنولوجيا الإسرائيلية في مجال الري والزراعة والصناعات الغذائية إلى كازاخستان، وتم التعاون في مجال تكرير النفط والصناعات الكيميائية، واهتمت إسرائيل بإقامة خط جوي بين تل أبيب والعاصمة الكازاخستانية.[٤١]

ما يزيد الشبهات حول الصفقة أن الحكومة الكازاخستانية قررت إشهار إفلاس المجمع وبيعه إلى الشركة الإسرائيلية بالرغم من النمو الكبير لإنتاجه بنسبة ٣٩٪ عام ١٩٩٨ مقارنة بإنتاجه في العام الذي سبقه مباشرة، وكان هناك ضوء أخضر من واشنطن لإبرام الصفقة، حيث تمتلك نفوذاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً كبيراً في كازاخستان، وبهذه الطريقة تضمن إسرائيل كل حاجاتها من اليورانيوم اللازم لتعزيز ترسانتها النووية واحتياجات مفاعلاتها في الحاضر والمستقبل، بل تُصبح لاعباً مهماً في أسواق اليورانيوم العالمية بكل ما يضيفه ذلك من أهمية على الدولة وما يفتحه من آفاق جديدة.[٤٢]

وذكر نتنياهو أنه طلب في زيارته إلى كازاخستان في ٢٠١٦، من الرئيس الكازاخي نور سلطان نزاربابيف، أن يدعمه في أن تكون إسرائيل عضواً في مجلس الأمن خلال السنوات ٢٠١٩-٢٠٢١ . ورافق نتنياهو في زيارته، هذه، وفد مكون من عدد من رجال الأعمال.

ويشمل الاستثمار الإسرائيلي في كازاخستان وفقا لما نشره المكتب الحكومي الإسرائيلي، وقتذاك : الاستثمار في مجال المياه، والزراعة، والأمن، وإدارة المستشفيات، وزيادة التعاون بين كل من إسرائيل وكازاخستان والصين. وبين نتنياهو، خلال الزيارة، أن هناك ٢٠٠ شركة إسرائيلية تعمل في كازاخستان.[٤٣]

ثالثاً: أوزبكستان

ساهم رجال الأعمال الجدد من يهود أوزبكستان في الاستثمارات العديدة في أوزبكستان، كما قامت إسرائيل- بتمويل أميركي- بتنفيذ برامج للتعاون الفني وتدريب الكوادر في مجالات الزراعة والري خصوصاً والإدارة والبنوك، وغيرها من مجالات بناء الدولة الحديثة واقتصاد السوق.[٤٤]

وتم افتتاح فرع للوكالة اليهودية (سحتوت) في العاصمة الأوزبكية طشقند لتنظيم هجرة اليهود الأوزبك إلى إسرائيل، وكان عدد هؤلاء يبلغ نحو (١٢٠) ألفاً، وتم بالفعل تهجير أكثر من سبعين ألفاً منهم، كما تم افتتاح مركز ثقافي صهيوني في طشقند يعمل بنشاط على الترويج للثقافة والأفكار الصهيونية بين اليهود وغيرهم من مواطني أوزبكستان، فضلاً عن تعليم اللغة العبرية.[٤٥]

في تشرين الاول عام ١٩٩٢، قام رئيس أوزبكستان إسلام كريموف بزيارة إلى إسرائيل، وقد تم الاتفاق على تطوير التعاون بين البلدين في شتى المجالات، وشملت المشروعات المشتركة مجالات تمتد من الري والزراعة والصناعات الزراعية إلى الصناعات السياحية والاتصالات وبناء الفنادق والمقاولات، وباستثمارات صهيونية أو مشتركة ساهم فيها رجال الأعمال الجدد من يهود أوزبكستان.[٤٦]

رصدت إسرائيل المخاوف المتزايدة لدى نظام كريموف في أوزبكستان مما يسمونه بالخطر الأصولي الذي يمثله النموذج الأفغاني بعد الإطاحة بنظام نجيب الله في كابول في نيسان ١٩٩٢، وإصرار فصائل المقاتلين الأكثر تشدداً على طرد المجموعات الأوزبكية بزعامة الجنرال عبد الرشيد دوستم من العاصمة الأفغانية.[٤٧] وضاعف من المخاوف الإسرائيلية من تصاعد الأزمات الداخلية في دول آسيا الوسطى وجود تداخل عرقي كبير بين أوزبكستان وطاجيكستان، فهناك حوالي ٢٥٪ من سكان طاجيكستان ذوو أصول أوزبكية، ونحو ٢٠٪ من سكان أوزبكستان ذوو أصول طاجيكية.[٤٨]

بعد زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريس لأوزبكستان في العام ١٩٩٤، وقع الجانبان اتفاقيات في مجالات توسيع التجارة، وحماية الاستثمارات، وفي مجال السياحة وخطوط الطيران. وتم منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية توقيع أكثر من ١٨ اتفاقية، والتعاون القائم جارٍ طبقاً للاتفاقية الموقعة لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي، حيث تم إنشاء لجان حكومية مشتركة بهدف تعزيز وترويج التجارة والاستثمار.[٤٩]

وطبقاً لدائرة الإحصاء الإسرائيلية، فقد بلغ حجم التجارة

وطبقاً لدائرة الإحصاء الإسرائيلية، فقد بلغ حجم التجارة في العام ٢٠٠٩ حوالي ٢١ مليون دولار، وارتفع في العام ٢٠١٠ إلى ٤٠ مليون دولار. ويعمل في أوزبكستان العديد من الشركات الإسرائيلية. حيث اعتبرت الشركات الإسرائيلية من أهم المستثمرين في الاقتصاد الأوزبكي في العام ٢٠٠٣. وتتمتع إسرائيل برغم محدودية حجم التبادل التجاري مع أوزبكستان بوضع أفضل نسبياً من العلاقات التجارية لأي بلدٍ عربي مع أوزبكستان.

في العام ٢٠٠٩ حوالي ٢١ مليون دولار، وارتفع في العام ٢٠١٠ إلى ٤٠ مليون دولار. ويعمل في أوزبكستان العديد من الشركات الإسرائيلية. حيث اعتبرت الشركات الإسرائيلية من أهم المستثمرين في الاقتصاد الأوزبكي في العام ٢٠٠٣. وتتمتع إسرائيل برغم محدودية حجم التبادل التجاري مع أوزبكستان بوضع أفضل نسبياً من العلاقات التجارية لأي بلدٍ عربي مع أوزبكستان، وطبقاً لإحصائية نشرها صندوق النقد الدولي حول التجارة الخارجية لأوزبكستان للعام ٢٠١١، تحتل إسرائيل المرتبة الـ ١٧ في لائحة أهم الموردين الدوليين إليها، وذلك بنسبة ٢٪ فقط، في حين تحتل المرتبة ٢٥ عالمياً في لائحة التصدير الأوزبكي.[٥٠]

وساعدت إسرائيل أوزبكستان في مجال تقنية الري. وطبقاً لمجلة فاينشنال تايمز الأميركية، فقد أدى استخدام التقنيات الإسرائيلية في مجال زراعة القطن إلى زيادة الإنتاجية بحوالي ٣٠٪، بينما تم ترشيد استهلاك مياه الري بنسبة ٧٠٪. [٥١]

خاتمة واستنتاجات

استفادت إسرائيل من تفكك النظام ثنائي القطبية الذي ساد في فترة الحرب الباردة من خلال توسيع دائرة خياراتها وبدائلها السياسية في تعاطيها مع العالم الخارجي، وتنويع علاقاتها الدولية مع العديد من دول العالم التي أعادت ربط علاقاتٍ دبلوماسية كاملة معها بعد تغير في طبيعة المصالح وموازين القوى في السياسة الدولية، بما فيها دول آسيا الوسطى.

سعت إسرائيل إلى تحقيق جملة من الأهداف عبر تحالفاتها مع دول آسيا الوسطى، منها كسب الاعتراف بإسرائيل وتعزيز وجودها في آسيا، وفي العالم الإسلامي، وخلق ما يُسمى «بفناء اقتصادي وسياسي» خلفي لإسرائيل، بغض النظر عن آفاق التوصل إلى تسوية نهائية في قضايا الصراع العربي – الإسرائيلي عامة، والفلسطيني – الإسرائيلي خاصة.

لقد اكتشفت إسرائيل في تلك البلدان الإسلامية كنزاً عملت منذ اليوم الأول، لاستقلالها عن موسكو، على تمهيد فرص استغلاله بما يعود عليها بالنفع، خاصة في مجال الغاز والثروات الطبيعية. كما وتولي إسرائيل أهمية كبرى للعلاقة مع هذه الجمهوريات؛ لأن أي علاقة لها مع دول القارة هو تأكيد على موقعها الآسيوي، لذا، فإن هذا البعد النفسي يعني الكثير لصناع القرار في تل أبيب منذ رؤية بن غوريون لموقع إسرائيل الآسيوي وفهمه له، بجانب أشياء كثيرة يُمكن أن تشرح الاهتمام الإسرائيلي بهذه الدول، منها احتواء النفوذ الإيراني هناك. كما أن فهم علاقة إسرائيل مع دول آسيا الوسطى يساهم في تطوير أي مقاربة لسياسة الدولة الإسرائيلية وموقعها في العالم اليوم.

إن الدور الإسرائيلي في آسيا الوسطى هو دور مستقبلي له أبعاد استراتيجية هدفه التواجد في مناطق القوة في العالم والوصول إلى التدخل المباشر في أي وقت، علماً أن إسرائيل وأميركا لن تتركا هذا المورد الجديد بدون أن تفرض عليه سيطرتها. كذلك، فإن مستقبل علاقة إسرائيل مع دول آسيا الوسطى وآفاق تطورها مرتبط بشكلٍ رئيس بنتيجة تفاعل ثلاث قوى إقليمية، وهي: إسرائيل، وتركيا وإيران. وهو أمرٌ مرهون بالتطورات الجارية في الإقليم ومستجداتها.

وفق ذلك كله، يجب على الدول العربية والإسلامية أن تعي حقيقة وأهداف الدور الإسرائيلي في منطقة آسيا الوسطى، والإسراع في إبرام اتفاقيات اقتصادية وثقافية وعلمية وعسكرية ونفطية مع هذه الدول الصاعدة، وبالتالي الحفاظ على الأمن القومي العربي والإسلامي.

هوامش

١. تحتوي هذه المنطقة، بجانب بحر قزوين المتاخم لها، على ثاني أكبر احتياطي للنفط بعد الخليج العربي (١٧,٦ مليار برميل) والأول للغاز الطبيعي في العالم (٦٥ تريليون قدم مكعب). للمزيد، انظر: محمد أبو دقة، «علاقات إسرائيل بجمهوريات آسيا الوسطى»، في كتاب: علاقات إسرائيل الدولية،(رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، ٢٠١٤)، ص٣٧٤. وانظر كذلك: محمد سعد أبو عامود،» آسيا الوسطى وصراعات القوى الكبرى»، جريدة الخليج، ٣٠ تموز ٢٠١٥.

٢. تضم منطقة آسيا الوسطى خمس دول أساسية هي: أوزبكستان، كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، وتركمانستان. وكانت هذه الدول الخمس قد تأسست عام ١٩٣٦ كخمس جمهوريات سوفييتية اشتراكية، واستقلت عقب انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١. انظر: أبو دقة، «علاقات إسرائيل بجمهوريات...»، ص٣٧٤.

٣. عبد الله العضايلة، التنافس الدولي في آسيا الوسطى ١٩٩١-٢٠١٠، رسالة ماجستير غير منشورة، (عمان: جامعة الشرق الأوسط، سنة ٢٠١١)، ص٢.
https://meu.edu.jo/libraryTheses/58677f08c3d38_1.pdf

٤. لم تجد دول آسيا الوسطى، وتحديداً الدول الإسلامية، أي بديل آخر لقيام تعاون عربي وإسلامي يحميها من التعامل مع إسرائيل، مع الإشارة إلى أن الوجود العربي والإسلامي في هذه الدول محدود للغاية سياسياً واقتصادياً. انظر: حميد حمد السعدون، مخاطر التحالف التركي الإسرائيلي، (عمان: دار وائل، ٢٠٠٢)، ص٩٢.

5. Sabri Sayari, "Turkey: The Changing European Security Environment and The Gulf Crisis", Middle East Journal, Vol 46, No.1, (winter 1992), P12.

٦. شكلت الحرب الأميركية ضد ما تسميه «الإرهاب» مظلة جديدة لإطلاق يد إسرائيل في نشاط عسكري استخباري محموم في آسيا الوسطى، في وقتٍ بدأت فيه واشنطن بتأسيس قواعد عسكرية في أوزبكستان وغيرها من هذه الدول. انظر: صلاح الصيفي، «التغلغل الاقتصادي لإسرائيل في منطقة آسيا الوسطى» إسلام اليوم، ٢٠٠٧/٨/٦،
http://www.islamtoday.net/bohooth/artshow-58-9838.htm

٧. استغلت إسرائيل تنامي تيار الأصولية في دول آسيا الوسطى، باعتبار أن الأصولية الإسلامية تشكل بالنسبة إلى الطرفين عدواً مشتركاً. وبرغم سقوط حركة طالبان، وهيمنة الإدارة الأميركية على أفغانستان، لم يتوقف التخوف الإسرائيلي من هذه الأصولية، خاصة مع التقارب النووي الإيراني ـــــ الروسي، والوجود الإيراني الجيوسياسي في آسيا الوسطى. للمزيد، انظر: العضايلة، التنافس الدولي في آسيا... ، ص١٢٦. وانظر أيضاً: صالح النعامي، «إسرائيل والدول الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز: منافع متبادلة»، العربي الجديد، ٢٠١٤/١٢/١٤،

٨. نظراً إلى أن كازاخستان تمتلك ما يقارب ربع احتياطي العالم من اليورانيوم الخام، نظرت إسرائيل لهذه الثروة على أنها من الثروات المهددة نووياً في ظل وجود دول وتيارات إسلامية في تلك المنطقة، فسعت مباشرة إلى شراء مجمع لمعالجة اليورانيوم في كازاخستان والذي يُعد من أكبر مجمعات اليورانيوم في العالم. انظر:
Ruykichi Imai, "Asian Ambitions, Rising Tensions", The Bulletins of the Atomic Scientists, Vol. 49, No. 5, (June 1993), P.34

٩. وضع الخبير الاستراتيجي «ماكيندر» نظرية «قلب الأرض» الشهيرة بالاستناد إلى أهمية منطقة آسيا الوسطى باعتبارها تمثل المتغير الجيو-سياسي الذي يمثل مفتاح السيطرة على العالم، وتأسيساً على ذلك، يمكن الإشارة إلى أن التمركز في آسيا الوسطى يُتيح الإطلالة الأكثر سهولة باتجاه العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال، العمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي، العمق الحيوي لشبه القارة الهندية باتجاه الجنوب، العمق الحيوي الإيراني باتجاه الجنوب الغربي، العمق الحيوي لكامل منطقة بحر قزوين باتجاه الغرب. وجميع هذه المناطق تسعى الولايات المتحدة الأميركية للسيطرة عليها وممارسة النفوذ فيها. وهي وجهة نظر تتبناها إسرائيل بشكل كامل. انظر: جاسم سلطان، عندما تتحدث الجغرافيا، (بيروت: تمكين للأبحاث والنشر، ٢٠١٣)، ص٦٣. وانظر كذلك: عبد الله العضايلة، مرجع سابق، ص١٢٥.

١٠. بيسان عدوان، «النزاع الإسرائيلي الإيراني في آسيا الوسطى والشرق الأوسط»، مختارات إيرانية، العدد ٥٦ (آذار ٢٠٠٥)، ص١٠.

١١. لقد استغلت إسرائيل الحاجات الاقتصادية والمخاوف الأمنية لدى دول آسيا الوسطى كمنفذين للتغلغل الإسرائيلي داخل المنطقة، واستغلت إسرائيل اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفييتي (السابق) كمنفذٍ ثالث. انظر: جاسم يونس الحريري، «التغلغل الإسرائيلي في دول آسيا الوسطى وانعكاساته على علاقاته مع المنطقة العربية»، المستقبل العربي، عدد ٣٧١، (٢٠١٣)، ص ٦.

١٢ .الحريري، «التغلغل الإسرائيلي .....، ص٧.

١٣. استغلت إسرائيل هذا الوجود اليهودي في اتجاهين، أولهما، فتح باب الهجرة من هذه الدول إلى إسرائيل، خاصة بعد سقوط الحائط الشيوعي، ولذا، افتتحت فرعاً للوكالة اليهودية لتنظيم هجرة اليهود إلى اسرائيل في العاصمة الاوزبكية «طشقند»، وثانيهما: تأمين بقاء عناصر وجماعات ضغط يهودية في تلك المنطقة لضمان بقاء النفوذ الإسرائيلي في هياكل صنع القرار داخل دول آسيا الوسطى. انظر: الحريري، «التغلغل الإسرائيلي .....، ص٨.

١٤. عبر وزير الخارجية الإسرائيلي «موشي شاريت» في العام ١٩٥٢ عن فهمه لمهام علاقات إسرائيل الدولية عندما صرح: «علاقات إسرائيل الدولية مع الدول غير الغربية ليست فقط محدداً لعلاقات ومصالح دبلوماسية أو اقتصادية بقدر ما تشكل هذه العلاقات «هوية الدولة وتجذرها». انظر: أبو دقة، «علاقات إسرائيل بجمهوريات...»، ص٣٥٢.

١٥. هاني الحديثي، أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي.. دراسة في العلاقات الاسرائيلية الآسيوية، (عمان: دار الجنان

للنشر والتوزيع، ٢٠١٤)، ص٢٩٣.

١٦. إن الحلف مع أذربيجان وصفقات الأسلحة المقدرة بنحو خمسة مليارات دولار وبيعها منظومة القبة الحديدية والتبادل الاستخباراتي معها ستحول أذربيجان لخط دفاع عن إسرائيل أمام إيران ومشروعها النووي، إذ تراهن تل أبيب على مكافحة «الإرهاب» لتعزيز علاقاتها مع العالمين العربي والإسلامي. انظر: محمد وتد، «جمهوريات آسيا الوسطى... حلف إسرائيل»، الجزيرة نت، ٢٠١٦/١٢/٢٠

https://bit.ly/2Qg1w0a

١٧. يوجد لإسرائيل ثلاثة سفراء مقيمون في كل من كازاخستان وأوزبكستان، وتركمانستان، بينما تحتفظ بسفير غير مقيم في كل من طاجيكستان، وقرغيزستان. انظر: أبو دقة، «علاقات إسرائيل بجمهوريات...»، ص٣٦٢.

١٨. نجحت زيارة الرئيس الراحل ياسر عرفات في كانون الثاني ١٩٩٢ إلى كازاخستان في كسب اعترافها بالدولة الفلسطينية، الأمر الذي أدى بإسحق شامير، رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه، إلى كتابة رسالة إلى ٢٣ عضو كونغرس أميركي، لحث الحكومة الأميركية لممارسة الضغط على كازاخستان، كما حذر جيمس بيكر، وزير الخارجية الأميركي، كازاخستان، وطالبها بإعادة النظر في علاقتها مع منظمة التحرير. انظر: أبو دقة، «علاقات إسرائيل بجمهوريات...»، ص ٣٦٥.

١٩. محمد علي سرحان، أمركة العولمة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، (عمان: الأوائل للنشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص١٩٠.

٢٠. عين شمعون بيريس، عندما كان رئيساً للحكومة الإسرائيلية، (رفائيل فردي) في منصب رئيس اللجنة بمكتب الارتباط القومي للكيان الصهيوني في رابطة الدول المستقلة مع يهود آسيا الوسطى ومنظمتها المسماة» منظمة يهود آسيا الوسطى ـــــ ناتيف ـــــ بسبب أن رئيس الحكومة تلقى، في حينها، مسودة تقرير، عرض فيه طبيعة دور ونشاط اليهود الضعيف في تلك المنطقة. انظر: محمد علي سرحان، أمركة العولمة ...، ص١٩١.

٢١ .أبو دقة، «علاقات إسرائيل بجمهوريات...»، ص٣٥١.

٢٢. جدير ذكره أن أي دولة من آسيا الوسطى لم تعارض انضمام فلسطين إلى الأمم المتحدة، حيث صوتت كل من كازاخستان، قرغيزستان، وأوزبكستان لصالح القرار، بينما يشير نص القرار الصادر عن اليونسكو إلى غياب كل من طاجيكستان، وتركمانستان عن التصويت نتيجة عدم التزام هاتين الدولتين بدفع مستحقاتهما المالية. انظر: أبو دقة، «علاقات إسرائيل بجمهوريات...»، ص٣٥٦ .

23. Elmar Mammadyarov, "Azerbaijan Beyond Energy", The Journal of International Security Affairs, (Jewish institute for National Security Affairs), Vol. 13, Nov. (2007), P.1-3.

24 P.5.. Mammadyarov, "Azerbaijan Beyond...".

٢٥. تشير أغلب المصادر التاريخية إلى أنّ اليهود من أصول الأشكناز والجورجيين عاشوا في أذربيجان المعاصرة بسلام وهدوء ورفاهية اقتصادية منذ نهاية القرن التاسع عشر، حيث أضحت العاصمة الآذرية (باكو) من أهم أماكن تجمع اليهود في القوقاز، وتزامن ذلك من بدايات استكشاف البترول في بحر قزوين، وتذكر المصادر نفسها أن شركة قزوين البحر الأسود الروسية العاملة في مجال الطاقة كانت مملوكة من قبل عائلة روتشيلد اليهودية، والتي توسعت في استثماراتها في أذربيجان والقوقاز قبيل الحرب العالمية الثانية، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥ تدفق آلاف اليهود الأشكناز إلى أذربيجان على اعتبار أنها كانت أقل الجمهوريات السوفييتية معادة للسامية في تلك الحقبة التاريخية. للمزيد، انظر:

Shireen Hunter, "Will Azerbaijan New Rulers Safeguard Western Interests", Middle East International, July 24, (1994), P.19

26 Ehud Yaari, "A Luxury we cannot Afford", The Jerusalem Report, June 17, (1993), p. 28

٢٧. تستفيد أذربيجان من علاقتها مع إسرائيل في مسألة صراعها مع أرمينيا حول هذا الإقليم، وتشكل هذه المسألة قضية قومية من الدرجة الأولى في أذربيجان التي تعتقد أن علاقتها مع إسرائيل سوف تساعدها في صراعها مع أرمينيا، سواء على المستوى العسكري أو على المستوى الدبلوماسي، خاصة في الولايات المتحدة الأميركية. انظر: مهند مصطفى، "العلاقات الإسرائيلية الأذربيجانية: عندما يتحول قطاع المصالح الاستراتيجية إلى علاقات دبلوماسية كاملة"، قضايا إسرائيلية، العدد ٦٤، (٢٠١٦)، ص١٤.

28. Jacob Abadi, "Israel's Quest for Normalization with Azerbaijan and the Muslim States of Central Asia", Journal of Third World Studies, Vol. 19, No. 2 (Jan 2002), P.63-73.

٢٩. مصطفى، "العلاقات الإسرائيلية الأذربيجانية ....»، ص١٠.

٣٠. على الرغم من تطور العلاقات بين البلدين لم تفتح أذربيجان سفارة لها في تل أبيب، وبقيت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين تُدار من خلال مكاتب شركة الطيران الوطنية الأذرية في إسرائيل. ويعود ذلك إلى محاوله أذربيجان تجنب المزيد من ضغط الدول الإسلامية، لا سيما إيران، عليها بسبب علاقاتها مع إسرائيل. انظر: مهند مصطفى، "مشهد العاقات الخارجية الإسرائيلية»، في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٧ (آذار ٢٠١٨)، ص١٢٢.

٣١. ملخص العلاقات بين البلدين الصادر عن وزارة الخارجية الأذربيجانية،

Israel.٪٢٠ http:// mfa.gov.az/files/file/Azerbaijana_pdf

٣٢. وصف شمعون بيريس أذربيجان، خلال زيارة الوزير الأذري بأن موقعها الجغرافي يحولها إلى دولة مفتاحية في المنطقة. انظر: ليلخ فايتسمان: «وزير خارجية أذربيجان: نحن نموذج للعلاقات بين دولة مسلمة وإسرائيل»، هآرتس، ٢٠١٣/٥/٤.

٣٣. غاليا لندشتراوس: «إسرائيل ـــ أذربيجان: علاقات خاصة مقابل التقييدات»، مجلة» عدكان استراتيجي»، المجلد ١٧، العدد ٤، (٢٠١٥)، ص٦١.

٣٤. يائير اورن: «لا تعطوا الأذريين سلاحاً»، صحيفة هآرتس، ٢٠١٦/١٠/٢٠.

35. Ilya Bourtman, «Israel and Azerbaijan's Furtive Embrace», Middle East Quarterly, Vol.X!!!,No.3 (Summer 2006), PP. 47.

٣٦. تعتبر كازاخستان سادس دولة في العالم من حيث إنتاج

الذهب، وتمتلك رابع أكبر احتياطي عالمي من الذهب وعاشر احتياطي عالمي من النحاس، ولديها احتياطي ضخم من الغاز الطبيعي يصل إلى ٥ تريليون متر مكعب، وهي تعد أكثر دول آسيا الوسطى تطوراً من الناحية الاقتصادية. انظر: أبو دقة، «علاقات إسرائيل بجمهوريات...»، ص٣٥٩.

٣٧. بلغ حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وكازاخستان في العام ٢٠١٠ مليارا وثلاثمائة وخمسين مليون دولار تقريباً، وارتفع في العام ٢٠١١ إلى مليار وخمسمائة وخمسين مليون دولار. يُشار إلى استخدام إسرائيل لـكازاخستان كممر أرضي لزيادة التبادل التجاري مع الصين وغيرها. أبو دقة، «علاقات إسرائيل بجمهوريات...»، ص ٣٦٠.

٣٨. عقد رئيس الوزراء الاسرائيلي (السابق) «اسحق رابين» مع ممثلي كازاخستان» اتفاقية للتعاون الاقتصادي الشامل» وأن الوفد الكازخي حمل معه ١٥٠ مشروعاً للتعاون الاقتصادي والاستثمار المشترك بين البلدين. انظر: إبراهيم نافع وآخرون، ما الذي يجري في آسيا؟، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر (١٩٩٨)، ص٢١٢.

٣٩. النعامي، «إسرائيل والدول الإسلامية في آسيا...»

٤٠. محمد فراج أبو النور، «أبعاد التغلغل الصهيوني في آسيا الوسطى»، مجلة البيان، ٢٠٠٢/٢/٨،
https://www.albayan.ae/opinions/2002-01-08-1.1287077

٤١. أبو النور، «أبعاد التغلغل الصهيوني...»

٤٢. من المعروف أن أكبر حقل لإجراء التجارب النووية في الاتحاد السوفييتي السابق يوجد في منطقة «سيميا لاتيفسك» الكازاخية، وشارك العلماء الكازاخ في إدارته على مدى عقود، وليس من المستبعد أن تستفيد إسرائيل من هذا الحقل في إجراء تجاربها النووية. انظر:. النعامي، «إسرائيل والدول الإسلامية في آسيا...»

٤٣. انظر: دراسة حول تاريخ العلاقات الإسرائيلية الكازاخستانية ومستقبلها، ٢٠١٦/١٢/٢٠،
http://fatehmedia.eu/archives/80494

٤٤. تحتل أوزبكستان المرتبة الرابعة دولياً من حيث احتياطي الذهب، والمركز السابع دولياً من احتياطي اليورانيوم، والثالث في إنتاج الكاديوم، الذي يستخدم في بناء المفاعلات النووية، وكذلك المركز الرابع عشر كأكبر احتياط للغاز الطبيعي، كما تحتل المرتبة الحادية عشرة دولياً في مساحة الأراضي المروية للزراعة، والخامسة في إنتاج القطن، والسادسة في إنتاج الحرير الخام. انظر: العضايلة، التنافس الدولي في آسيا...، ص١٢٣.

٤٥. العضايلة، التنافس الدولي في آسيا... ، ص١٢٤.

٤٦. الصيفي، «التغلغل الاقتصادي...»
http://www.islamtoday.net/bohooth/artshow-58-9838.htm

٤٧. بعد ظهور حركة طالبان في أفغانستان، واستيلائها على كابول، وصولاً إلى الحدود الأوزبكية عام ١٩٩٧، كان نظام كريموف يعيش حالة من القلق والمخاوف من احتضان طالبان والقاعدة للحركات الإسلامية في اوزبكستان، وهذا أعطى «طشقند» حافزاً مضاعفاً لتعزيز علاقاتها الأمنية مع تل أبيب. انظر: الحريري، «التغلغل الإسرائيلي ....، ص ١٠.

٤٨. الحريري، «التغلغل الإسرائيلي ....، ص ١٠.

٤٩. الحريري، «التغلغل الإسرائيلي ....، ص ١١.

٥٠. أبو دقة، «علاقات إسرائيل بجمهوريات...»، ص ٣٦٠.

٥١. أبو دقة، «علاقات إسرائيل بجمهوريات...»، ص ٣٦١.